بيان

وفد جمهورية العراق

أمام

الإجتماع الثامن الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (BMS 8)

نيويورك

27 حزيران – 1 تموز 2022

يرجى التدقيق قبل الالقاء

السيد الرئيس...

في البداية، يود وفد العراق التقدم بالتهنئة لإنتخابكم رئيساً لهذا الاجتماع، متمنياً لكم ولباقي أعضاء مكتبكم الموقر النجاح والموفقية. كما يعرب وفد العراق عن تأييده للبيان الذي ادلى به مندوب موريتانيا الشقيق بالنيابة عن المجموعة العربية.

السيد الرئيس...

على الرغم من مرور أكثر من عقدين على برنامج العمل لمنع الإتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة، الا اننا ما زلنا نعاني من ظواهر سلبية عديدة منها الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والخفيفة والإتجار غير المشروع بها، وما تسببه من آثار خطيرة وعواقب كارثية تتمثل في إزهاق الأرواح، وفي زعزعة الامن والاستقرار، وتأجيج الصراعات وإطالة أمدها، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على حد سواء، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تظافر الجهود وابداء المرونة الازمة والارادة السياسية للتوصل الى تدابير واجراءات تتضمن التنفيذ الفعال والشامل لبرنامج العمل.

السيد الرئيس...

لقد رحبت وأيدت حكومة العراق جميع المبادرات والإتفاقيات الدولية المعنية بالتدابير التنظيمية والرقابية والتنفيذية للتصدي للاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة، وانجزت العديد من الخطوات الايجابية وأهمها:

1. المواظبة على تقديم التقارير الوطنية المعنية ببرنامج العمل وآخرها تقرير عام 2022.
2. تقديم معلومات تفصيلية محدثة عن نقطة الإتصال الوطنية المعنية بالاسلحة الصغيرة والخفيفة، واللجنة الوطنية للسيطرة على السلاح.
3. إنشاء آليات مراقبة ووضع أحدث أجهزة الرصد والكشف، وتحسين الهياكل الأساسية وتحديث المعدات، والتنسيق مع دول الجوار للحد من تهرب الاسلحة غير المشروعة.
4. مواصلة تزويد سكرتارية إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في فيينا بجداول دورية تتضمن المضبوط من الاسلحة النارية غير المشروعة.
5. عمل نموذج شهادة المستخدم النهائي وتعميمها بحسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم (36/46/لام) لعام 1991، وتأسيس معمل لإتلاف الاسلحة غير المشروعة.
6. غلق جميع محلات بيع الاسلحة غير المرخصة والتريث بتجديد رخص المحلات المشروعة.

7. تشكيل لجنة وطنية لتطوير وتحديث قانون الاسلحة رقم 51 لعام 2017، وتشريع التزامات مشددة بشأن الاستخدام غير المشروع.
8. تشكيل لجنة وطنية معنية بالجهد الاعلامي وتوعية المواطنين من مخاطر انتشار الاسلحة.
9. تعزيز دور المرأة في دعم الجهود الوطنية الرامية الى نبذ العنف وبناء القدرات والقابليات من خلال مشاركتها في الشرطة المجتمعية.

السيد الرئيس...

وعلى صعيد ذي صلة، يجدد وفد العراق تأكيده على ضرورة اعتماد العناصر المبينة في ادناه في الوثيقة الختامية المقرر اعتمادها في نهاية هذه الاجتماعات وكما يلي:

1. عدم تعارض اي التزامات جديدة مع الحق الشرعي للدول في الدفاع عن نفسها بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة الثانية من الميثاق.
2. التقييد بولاية ونطاق برنامج العمل، ورفض المساعي لتوسيع نطاقه ليشمل نقاط خلافية كالذخائر وبما سيعرقل الجهود لاعتماد وثيقة ختامية توافقية.
3. أهمية العمل على تفادي اي ربط بين برنامج العمل والصكوك الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة التي لا تحظى بالتوافق العالمي.
4. دعم المقترحات الرامية لتعزيز بناء القدرات الوطنية للدول الاعضاء ولاسيما الدول النامية لمساعدتها في تنفيذ برنامج العمل.
5. أهمية تعزيز دور المرأة وبناء قدراتها بهدف فسح المجال امامها للاضطلاع بعمليات وضع السياسات وزيادة الوعي والتثقيف في تنفيذ برنامج العمل لخلق مجتمعات آمنة ومستدامة.

وفي الختام، يجدد وفد العراق تأكيده مواصلته التعاون معكم للخروج بوثيقة توافقية تسهم في تعزيز السلم والاستقرار على الصعد كافة، وفي تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماع.

... وشكراً السيد الرئيس.